منهج المبرد في تفسير القرآن الكريم في ضوء آرائه التفسيرية في كتابه المقتضب

أ.م.د. ياسر إحسان رشيد النعيمي
الجامعة العراقية - كلية أصول الدين

مُقَدِّمَة

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد: فطالما كنتُ أتوق إلى دراسة الآراء التفسيرية لأئمة اللغة وبيان جهودهم في تفسير القرآن الكريم، وقد بحثتُ عن كتاب لأحد أئمة النحو لدراسة الآراء التفسيرية فيه، فوجدتُ أن أبا العباس محمد بن يزيد المبرد (تـ ٢٨٥هـ) ـــــ وهو أحد أئمة اللغة البصريين الكبار ـــــ لم يتم إبراز جهوده التفسيرية وبيان منهجه في تفسير القرآن الكريم، وبعد تصفحي لكتابه ((**المقتضب**)) وجدتُ أنه حوى آراء تفسيرية بديعة، ونُقلت عنه الكثير من هذه الآراء.

من هنا جاء اختياري لهذا الموضوع ((**منهج المبرد في تفسير القرآن الكريم في ضوء آرائه التفسيرية في كتابه المقتضب**)) ليكون عنوان بحثي هذا قاصداً منه إبراز أهم معالم المنهج التفسيري للمبرد مستضيئاً بالآراء والمباحث التفسيرية التي ذكرها في كتابه ((**المقتضب**)).

وقد اقتضت طبيعة البحث تقسيمه على مقدمة وتمهيد ومباحث ثلاثة وخاتمة، كما يأتي:

المقدمة بينتُ فيها أهمية الموضوع وسبب اختياري له وخطة البحث، وفي التمهيد عرَّفتُ بشكل مختصر بالمبرد وكتابه ((**المقتضب**)) وقد آثرتُ الاختصار كون التعريف بهما مما أُشبع بحثاً فلا حاجة إلى الإطالة فيه، والمبحث الأول عرضتُ فيه طريقة عرض المبرد للشواهد القرآنية في كتابه ((**المقتضب**)) وكلامه عليها، وفي المبحث الثاني حاولتُ بيان منهج المبرد في التفسير، وكان هذا المبحث عرضاً للمنهج اللغوي من خلال آراء المبرد التفسيرية في الكتاب، أما المبحث الثالث

فخصصتُهُ لبيان قواعد عامة عند المبرد في تفسير القرآن، وقسمتُهُ على أربعة مطالب:

المطلب الأول: القول بزيادة الحروف في القرآن عند المبرد. والمطلب الثاني: القراءات عند المبرد. والمطلب الثالث: القول بالترادف ونيابة الحروف بعضها عن بعض في القرآن الكريم عند المبرد. والمطلب الرابع: الفروق بين الكلمات المتقاربة في المعنى.

وفي الخاتمة بينتُ أهم ما توصلتُ إليه من النتائج في بحثي المتواضع هذا.

وأسأل الله تعالى أن يجعلني موفقاً في عملي هذا، وأن يتقبله مني، وأن يغفر لي زلتي إنه غفور رحيم..

تمهيد

التعريف بالمبرد وبكتابه ((المقتضب))

أولاً: التعريف بالمبرد

١. اسمه ونسبه

هو أبو العباس محمد[١] بن يزيد بن عبدالأكبر الأزدي البصري المعروف بالمبرد. يعرف بالمبرِّد ـــــ بكسر الراء ـــــ؛ قال السيوطي:"ولما صنف المازني كتاب الألف واللام سأل المبرد عن دقيقة فأجابه بأحسن جواب فقال له: قم فأنت المبرِّد ـــــ بكسر الراء ـــــ أي: المثبِت للحق، فغيره الكوفيون وفتحوا الراء"[٢]. ورويت روايات أخرى حول سبب تلقيبه بهذا اللقب[٣].

٢. ولادته ووفاته

وُلد المبرد سنة عشر ومئتين، وكانت وفاته سنة خمس وثمانين ومئتين في بغداد، ودفن بمقابر الكوفة[٤].

٣. علمه ومكانته:

اشتهر المبرد رحمه الله تعالى بعلمه في اللغة، واحتل مكانة بارزة، وأثنى عليه العلماء، فقال السيرافي فيه:"كان الناس بالبصرة يقولون: ما رأى المبرد مثل نفسه"[٥]. ونقل السيوطي عن نفطويه

---

(١) تنظر ترجمته في : أخبار النحويين البصريين للسيرافي: ٩٦، وإنباه الرواة على أنباء النحاة للقفطي ٢٤١/٣، وإشارة التعيين وتراجم النحاة واللغويين لعبدالباقي بن عبدالمجيد اليماني: ٣٤٢، وبغية الوعاة للسيوطي ٢٦٩/١.

(٢) بغية الوعاة ٢٦٩/١.

(٣) ينظر: إنباه الرواة ٢٤٦/٣.

(٤) ينظر: بغية الوعاة ٢٧١/١.

(٥) أخبار النحويين البصريين: ٩٦.

قوله:"ما رأيتُ أحفظ لأخبار بغير أسانيد منه"[١]. وقال عبدالباقي اليماني:"وكان إماماً في العربية، غزير الحفظ والمادة"[٢].

وقال القفطي:"وكان له شعر جيد كثير لا يدعيه ولا يفخر به"[٣]. وقال السيوطي:"إمام العربية ببغداد ... وكان فصيحاً بليغاً مفوهاً، ثقة أخبارياً علامة، صاحب نوادر"[٤].

ولهذه المكانة والشهرة كان مقدماً في الدول عند الوزراء والأكبار[٥].

٤. مؤلفاته

ترك المبرد ثروة علمية كبيرة ومتنوعة، وهي مشهورة معروفة حتى قال عبدالباقي اليماني:"وللمبرد تصانيف كثيرة، شهرتها تغني عن ذكرها"[٦]. ذكر السيوطي منها:

معاني القرآن ــ الكامل ــ المقتضب ــ الروضة ــ ما اتفق لفظه واختلف معناه ــ ضرورة الشعر ــ المقصور والممدود ــ الاشتقاق ــ القوافي ــ إعراب القرآن ــ نسب عدنان وقحطان ــ الرد على سيبويه ــ شرح شواهد الكتاب ــ العروض ــ طبقات النحاة البصريين[٧].

---

[١] بغية الوعاة ٢٧٠/١.

[٢] إشارة التعيين وتراجم النحاة واللغويين: ٣٤٢.

[٣] إنباه الرواة ٢٤٧/٣.

[٤] بغية الوعاة ٢٧٠/١.

[٥] ينظر: إنباه الرواة ٢٤٧/٣.

[٦] إشارة التعيين: ٣٤٢ ــ ٣٤٣.

[٧] ينظر: بغية الوعاة ٢٧٠/١.

ثانياً: التعريف بكتاب ((المقتضب)) للمبرد(١):

كتاب **((المقتضب))** للمبرد كتاب في النحو تناول فيه مؤلفه مسائل النحو، وهو من أوائل الكتب التي عالجت مسائل النحو والصرف بالأسلوب الواضح والعبارة المبسوطة[٢]، ألفه المبرد في زمن شيخوخته بعد أن اكتمل نضجه العقلي وعَمُق تفكيره واستوت ثقافته، لذلك كان أنفس مؤلفاته وأنضجَ ثمراته[٣].

وقد نال **((المقتضب))** عناية بالغة من قبل العلماء، فالكثير منهم كان ينقل منه آراء المبرد المختلفة[٤] ومنهم من شرحه وأوضح مسائله وبيَّن مشكلاته[٥].

والذي لفت نظري في الكتاب أن المبرد أكثر فيه من الاستشهاد بالآيات القرآنية، وفي أحيان كثيرة كان يفصل القول في الآيات، وهذا ما نبه عليه محقق الكتاب الأستاذ محمد عبدالخالق عضيمة إذ قال في مقدمة تحقيقه للكتاب:"وشواهد **((المقتضب))** القرآنية تجاوزت خمس مئة آية، وكان يبسط القول في بعض الآيات ويذكر بعض القراءات وتوجيهها أحياناً"[٦].

من هنا جاءت الرغبة في دراسة أقوال المبرد في التفسير، وهذا هو موضوع المباحث الآتية بعون الله تعالى.

---

(١) لخصتُ الكلام على هذه النقطة مما كتبه الأستاذ محمد عبدالخالق عضيمة في مقدمة تحقيقه لكتاب المقتضب للمبرد ١/٧٠ وما بعدها.

(٢) ينظر: مقدمة الأستاذ محمد عبدالخالق عضيمة لتحقيقه كتاب المقتضب ١/٧٠.

(٣) ينظر: المصدر نفسه ١/٧٠ و٧٥ ــ ٧٦.

(٤) ينظر: المصدر نفسه ١/٨١.

(٥) ينظر: المصدر نفسه ١/٨٨.

(٦) المصدر نفسه ١/٩٥.

المبحث الأول

طريقة المبرد في عرض الشاهد القرآني

عند تتبع الشواهد القرآنية التي جاء المبرد بها نلحظ أن طريقته في التعامل معها تختلف من شاهد لآخر، وبيان ذلك فيما يأتي:

أولاً: الإتيان بالشاهد القرآني لمجرد التمثيل به لقاعدة نحوية دون الكلام على الشاهد ودون أن يكون له في الآية رأي تفسيري، من ذلك:

١. قال المبرد في سياق الكلام على إعمال المصدر وبيان أن من مواضع إعماله مجيأه منوناً:" فمما جاء في القرآن منوناً قوله: ﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴾[١]"[٢]. نرى في هذا النص أن المبرد جاء بالآية الكريمة لمجرد التمثيل بها على القاعدة النحوية وليس له فيها رأي تفسيري أو إشارة إلى رأي.

٢. قال في سياق الكلام على جواز بدل المعرفة من النكرة وبالعكس:"ونظير بدل المعرفة من المعرفة نحو قول الله عز وجل: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾[٣] ... وبدل المعرفة من النكرة .. ونظير هذا قول الله: ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ﴾[٤]"[٥].

ثانياً: الإتيان بالشاهد القرآني للتمثيل به على قاعدة نحوية ذكرها دون الكلام على الشاهد ودون تحليل له، لكنه مع ذلك جاء به للإشارة

---

(١) البلد: ١٤ ــ ١٥.

(٢) المقتضب للمبرد ١٥٢/١.

(٣) الفاتحة: ٦ ــ ٧.

(٤) الشورى: ٥٢ ــ ٥٣.

(٥) المقتضب ١٦٤/١.

إلى دفع احتمال الخطأ في تفسيرها، من ذلك قول المبرد في سياق الحديث عن معاني العطف بـــ (أو):"فإن نهيت عن هذا قلت: لا تجالس زيداً أو عمراً، أي: لا تجالس هذا الضرب من الناس، وعلى هذا قول الله عز وجل:﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾(١)"(٢)، فنحن نلاحظ في هذا النص أنه ذكر قاعدة نحوية تتعلق بالعطف بحرف العطف (أو)، ثم استشهد بآية كريمة.

وأرى أن المبرد جاء بهذه الآية ليبين معناها الذي قد يشكل على بعض الناس فقد يحتمل أن يكون العطف بـــ (أو) في الآية للشك، فأراد المبرد أن يدفع هذا الاحتمال بالإتيان بالآية في هذا السياق للدلالة على أن حرف العطف هنا جاء للدلالة على استقلالية كل من الآثم والكفور، فهما ضربان مستقلان وكل منهما أهل لأن لا يُطاع. وقد أوضح الزجاج هذا المعنى فقال:"(أو) ههنا أوكد من الواو؛ لأن الواو إذا قلت: لا تطع زيداً وعمراً فأطاع أحدهما كان غير عاص؛ لأنه أمره أن لا يطيع الاثنين. فإذا قال: ولا تطع آثماً أو كفوراً، فـــ (أو) دلت على أن كل واحد منهما أهل لأن يعصى..."(٣).

فالمبرد وإن لم يتكلم على الآية إلا أن الغاية التي من أجلها جاء المبرد بالآية قامت مقام الكلام عليها.

ثالثاً: الإتيان بشاهد قرآني استشهد به بعض النحويين على القاعدة النحوية التي يتكلم المبرد عليها؛ للإشارة إلى رفضه لهذا الاستشهاد، من ذلك:

---

(١) الإنسان: ٢٤.

(٢) المقتضب للمبرد ١٤٩/١.

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٦٣/٥.

قول المبرد في سياق الحديث عن استعمالات الاسم الموصول (ما) الاستفهامية وقد ذكر أنها قد تستعمل لصفات العاقل:"... وكذا قيل في قوله عز وجل: ﴿ وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ﴾ [1] أي: وبنائها، وقالوا: والذي بناها"[2]. فنحن نلاحظ أنه صدر الاستشهاد بالآية بـــ (قيل) للتنبيه على أن الاستشهاد ليس له، وهو في الوقت نفسه إشارة إلى تضعيفه لهذا الاستشهاد؛ لأن (قيل) صيغة تمريض. ويؤيد رفضه لهذا الاستشهاد أنه ذكر رأيه في تفسير الآية فقال:"أي: وبنائها" ثم قال مبيناً تفسير الآية على قول من حمل (ما) على الموصولية:"وقالوا: والذي بناها".

فهو جاء بهذا الاستشهاد للدلالة على تضعيفه؛ لأن الصواب عنده أن (ما) هنا مصدرية، فالقسم وقع بالسماء وبنائها، فتأوّلَ (ما) والفعل الذي بعدها بالمصدر (بناء)[3].

ولعل الذي حمل المبرد على هذا القول هو أن الأصل في (ما) الموصولة أنها تستعمل لغير العاقل، ولا يجوز حملها على العاقل إلا إذا لم يمكن حملها على غير ذلك. وعلى ذلك فـــ (ما) في الآية الكريمة تحتمل أن تكون موصولة وأن تكون مصدرية، وحملها على المصدرية أرجح لعدم وجود تأويل.

---

(1) الشمس: ٥.

(2) المقتضب ١٧٩/١. وكرر المبرد نحو هذا القول في ٥١/٢ و٢٩٥/٢.

(3) أود الإشارة هنا إلى أنه ممن ذهب إلى أن (ما) موصولة الحسن البصري ومجاهد وأبو عبيدة معمر بن المثنى، وممن ذهب إلى أنها مصدرية قتادة بن دعامة السدوسي والمبرد والزجاج. (ينظر: البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي ٤٧٣/٨). وجوز الطبري الوجهين. (ينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري ٤٣٨/٢٤).

وقد رد الزمخشري قول المبرد فقال:"جعلت (ما) مصدرية في قوله ﴿ وَمَا بَنَاهَا ﴾ ﴿ وَمَا طَحَاهَا ﴾[1] ﴿ وَمَا سَوَّاهَا ﴾[2] ، وليس بالوجه؛ لقوله ﴿ فَأَلْهَمَهَا ﴾[3] وما يؤدي إليه من فساد النظم، والوجه أن تكون موصولة وإنما أوثرت على إرادة معنى الوصفية"[4].

واعتراض الزمخشري على قول المبرد غير وارد؛ لأنه بنى اعتراضه على أنه إذا جُعلت (ما) مصدرية فإنه حينئذ يكون الضمير المستتر الذي في قوله تعالى ﴿ فَأَلْهَمَهَا ﴾ لا يعود على مذكور، فإذا جُعلت (ما) موصولة صح عود الضمير إليها. قال أبو حيان:"ولا يلزم ذلك؛ لأنا إذا جعلناها مصدرية عاد الضمير على ما يُفهم من سياق الكلام، ففي (بناها) ضمير عائد على الله تعالى، أي: وبناها هو، أي: الله تعالى ... وعود الضمير على ما يُفهم من سياق الكلام كثير"[5].

المبحث الثاني

المنهج التفسيري عند المبرد

اعتمد المبرد المنهج اللغوي في تفسير القرآن الكريم، وليس هذا غريباً فالمبرد أحد أئمة اللغة، وعنه أخذ الكثير من أهل اللغة من الذين كتبوا في تفسير القرآن اعتماداً على المنهج اللغوي. والتفسير اللغوي:

---

(1) الشمس: ٦.

(2) الشمس: ٧.

(3) الشمس: ٨.

(4) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري ٦/٣٨٢.

(5) البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي ٨/ ٤٧٤.

هو بيان معاني القرآن الكريم بما ورد في لغة العرب[١]. ولا تخفى أهمية هذا المنهج في تفسير القرآن الكريم[٢].

وهذه محاولة لرسم معالم المنهج التفسيري عند المبرد في كتابه المقتضب، ويمكن إبراز معالم هذا المنهج بالنقاط الآتـــية:

أولاً: **التنظير بين أسلوب الآيات القرآنية:** وهو ما يسمى بتفسير القرآن بالقرآن، وكثيراً ما نجد أن المبرد ينظِّر أسلوب آية بأسلوب آية أخرى، كما في قوله:"وأما قوله عز وجل: ﴿ ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا۟ وَيَتَمَتَّعُوا۟ ﴾[٣] فعلى الجواب. فإن قال قائل: أفأَمَرَ الله بذلك ليخوضوا ويلعبوا؟! قيل: مخرجه من الله عز وجل على الوعيد، كما قال عز وجل: ﴿ ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ ﴾[٤] و﴿ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ ﴾[٥]. وأما قوله: ﴿ ذَرْهُمْ فِى خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴾ [٦] فإنه ليس بجواب، ولكن المعنى: ذرهم لاعبين، أي: ذرهم في حال لعبهم"[٧].

---

(١) ينظر: التفسير اللغوي للقرآن الكريم للدكتور مساعد بن سليمان الطيار: ٣٨.

(٢) لابد لي من أن أذكِّر بأن المبرد عندما تطرق إلى تفسير بعض الآيات فإنه لم يقصد تفسير الآيات قصداً أولياً، بل كان قصدُهُ الأولي تأصيلَ القاعدة اللغوية، أما تفسير الآيات فقد ذكره عرضاً، وذلك لكون كتابه ((المقتضب)) كتاب نحو وليس كتاب تفسير كما هو معلوم. ولذلك لم يرد عند المبرد تفسير القرآن الكريم بالسنة الشريفة ولا بأقوال الصحابة ولا التابعين.

(٣) الحجر: ٣.

(٤) فصلت: ٤٠.

(٥) الكهف: ٢٩.

(٦) الأنعام: ٩١.

(٧) المقتضب ٨٤/٢.

فيُلاحظ أن المبرد بيَّن أن قوله تعالى ﴿ ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا۟ وَيَتَمَتَّعُوا۟ ﴾ خرج مخرج الوعيد، منظراً لهذا الأسلوب بما جاء في قوله تعالى: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ ﴾ فإنه ليس أمراً بالكفر، معاذ الله أن يأمر الله بالكفر! وإنما هو وعيد من الله تعالى، وكذا قوله سبحانه: ﴿ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ ﴾ خرج مخرج الوعيد.

ونلاحظ أيضاً أن المبرد جاء بقوله تعالى: ﴿ ذَرْهُمْ فِى خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ ليدفع التناظر المتوهَّم بين هذه الآية وبين قوله ﴿ ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا۟ وَيَتَمَتَّعُوا۟ ﴾.

ومن ذلك أيضاً قول المبرد في سياق استعمال الواو والنون أو الياء والنون في جمع الأسماء وفي الأفعال إذا كانت لغير العاقل:"اعلم أن ما كان من ذلك لآدميين فغير ممتنع من الواو والنون ... وإن كان لغير الآدميين لم تلحقه الواو والنون ... فإن قال قائل: فقد قال الله عز وجل في غير الآدميين: ﴿إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِى سَٰجِدِينَ ﴾ [1] فالجواب عن ذلك: أنه لما أخبر عنها بالسجود ــ وليس من أفعالها وإنما هو من أفعال الآدميين ــ أجراهم مُجراهم؛ لأن الآدميين إنما جمعوا بالواو والنون؛ لأن أفعالهم على ذلك. فإذا ذُكر غيرهم بذلك الفعل صار في قياسهم ... وكذلك قوله عز وجل: ﴿كُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ [2] لما أخبر عنها أنها تفعل ــ وإنما حقيقتها أن يُفعل بها فتجري ـــ كانت كما ذكرتُ لك. ومن ذلك قوله: ﴿ بَلْ فَعَلَهُۥ

---

[1] يوسف: ٤.

[2] الأنبياء: ٣٣.

كَبِيرُهُمْ هَٰذَا فَسْـَٔلُوهُمْ إِن كَانُوا۟ يَنطِقُونَ ﴾ [1] إنما ذلك لدعواهم أنها فعَّالة وأنها تُعبد باستحقاق..."[2].

نرى هنا أن المبرد ذكر أنه استُعْمِل جمعُ المذكر السالم ((ساجدين)) في الآية الأولى مع أن الموصوف غير عاقل، وذلك لأنه لما نُسب إلى غير العاقل ما هو من أفعال وصفات العاقل عُومِلَ معاملتَهُ. ثم نظَّر لهذا بآيات أخرى استعمل فيها جمع المذكر السالم لغير العاقل وكذلك استعمل فيها الفعل المتصل بالواو والنون لغير العاقل؛ لأنه عومل فيها غير العاقل معاملة العاقل لأنه نُسب لغير العاقل ما هو من خصائص العاقل، فبين بذلك أن هذا الأسلوب مستعمل في القرآن وليس شاذاً.

ثانياً: توظيف الإعراب لبيان المعنى القرآني: في أثناء قراءتي لكتاب المقتضب للمبرد وجدتُهُ يوظف الإعراب لبيان معاني الآيات القرآنية توظيفاً بديعاً؛ من ذلك قوله في سياق حديثه على كسر همزة (إنَّ) وفتحها:"فأما قوله عز وجل: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ ﴾[3] فمعناه: إلا وهذا شأنهم[4]، وهو والله أعلم جواب لقولهم: ﴿ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِى فِى ٱلْأَسْوَاقِ ﴾[5]. وأما قوله عز وجل: ﴿ وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَٰتُهُمْ إِلَّآ أَنَّهُمْ

---

[1] الأنبياء: ٦٣.

[2] المقتضب ٢/٢٢٣ ــ ٢٢٤.

[3] الفرقان: ٢٠.

[4] هذا التفسير يتماشى مع قول من وجه الآية بأنه كُسرت همزة (إن) بعد (إلا) للاستئناف بإضمار واو، والتقدير: إلا وإنهم... . (ينظر: البسيط للواحدي ١٦/٤٤٥).

[5] الفرقان: ٧.

كَفَرُواْ ﴾[1] فـ (أنهم) وصِلَتُها في موضع الفاعل، والتقدير والله أعلم: وما مَنَعَهم إلا كُفْرُهم"[2].

فنرى أن المبرد وظف موضوع كسر همزة (إنَّ) وفتحها ليبين معنى الآيتين، وأرى أنه لابد لي من وقفة على قوله:" وهو والله أعلم جواب لقولهم: ﴿ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأۡكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمۡشِي فِي ٱلۡأَسۡوَاقِ ﴾"؛ إذ يظهر لي أنه اعتمد في هذا الكلام على ما رُوي في سبب نزول الآية؛ فقد روى الواحدي عن ابن عباس رضي الله عنهما "أن المشركين لما عيروا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالفاقة وقالوا: ﴿ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأۡكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمۡشِي فِي ٱلۡأَسۡوَاقِ ﴾ حزن رسول الله صلى الله عليه وسلم فنزل جبريل عليه السلام من عند ربه معزياً له، فقال: السلام عليك يا رسول الله، ربُّ العزة يقرئك السلام ويقول لك: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ مِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمۡ لَيَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ وَيَمۡشُونَ فِي ٱلۡأَسۡوَاقِ ﴾"[3]، ونرى أن المبرد لم يصرح بذكر سبب النزول؛ لأن كتابه المقتضب ليس كتاب تفسير كي يفصل فيه بقضايا تفسيرية بحتة.

ثالثاً: حمل الآية على أحسن الوجوه الإعرابية: قد تحتمل الآية أكثر من وجه إعرابي، فيذكرها المبرد ثم يستبعد بعضها ويستحسن بعضها الآخر، وعند تدقيق النظر في الوجوه التي يستحسنها نرى أنها تتلاءم مع المعنى القرآني المراد كما أنها ليست متكلفة.

---

(1) التوبة: ٥٤.

(2) المقتضب ٣٤٥/٢.

(3) رواه الواحدي في أسباب النزول: ٣٣٢ من طريق جويبر عن الضحاك عن ابن عباس.

فمن ذلك قول المبرد في سياق كلامه على حذف (أنْ) وإبطال عملها أو إبقائه:"... فأما قول الله عز وجل: ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ أَيُّهَا ٱلْجَٰهِلُونَ ﴾[1] فتقديره والله أعلم: قل أفغيرَ الله أعبد فيما تأمروني، فـ (غير) منصوب بـ (أعبد). وقد يجوز ـ وهو بعيد ـ على قولك: ((ألا أيهذا الزاجري أحضرَ الوغى))[2]، فكأن التقدير: قل أفغيرَ الله تأمروني أعبد[3]، فتنصب (غير) بـ (تأمروني)[4]، وقد أجازه سيبويه على هذا. وهذا قول آخر وهو حذف الباء كما قال:

أمرتُكَ الخيرَ فافعل ما أُمِرْتَ به فقد تركتُكَ ذا مال وذا نشب

وأنا أكره هذا الوجه الثاني لبعده، ولا يجوز على هذا القول أن ينصب غيراً بـ (أعبد)؛ لأن (أعبد) على هذا صلة (أنْ)"[5].

ويُلاحظ أن الوجه الذي ارتضاه المبرد وجه غير متكلف ويُفهم به المعنى بسهولة، وأن الوجوه التي استبعدها متكلفة تحتاج إلى تقدير، والأصل عدم التقدير طالما أمكن فهم المعنى بدونه.

---

(1) الزمر: ٦٤.

(2) في هذا البيت نُصب الفعل (أحضر) على إضمار (أنْ). (ينظر: المقتضب ٨٢/٢ ـ ٨٣). فكما جاز في هذا البيت إضمار (أنْ) يجوز إضمار (أنْ) قبل الفعل (أعبد)، وقد رُفع الفعل (أعبد)؛ لأنه لما حُذفت (أنْ) بطل عملها. (ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي ٤٣٩/٩ ـ ٤٤٠).

(3) كذا في المطبوع من المقتضب وأرى أنه يوجد سقط، والصواب: أفغير الله تأمروني أنْ أعبد. (ينظر: الدر المصون ٤٤٠/٩).

(4) وعلى هذا يكون المصدر المؤول من (أنْ) المضمرة والفعل (أعبد) بدل من (غير) بدل اشتمال، والمعنى: أفغير الله تأمروني عبادته. (ينظر: المصدر نفسه).

(5) المقتضب ٨٣/٢.

ومن ذلك أيضاً قول المبرد في سياق كلامه على الاسم الموصول (ما) ومجيئه دالاً على غير العاقل:"فإن قيل: فقد قال الله عز وجل: ﴿ وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ﴾[1] ومعناه: ومَنْ بناها، وكذلك ﴿ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ ﴾ [2] قيل: قد قيل ذلك، والوجه الذي عليه النحويون غيره، إنما هو: والسماء وبنائها، وإلا على أزواجهم أو مِلْك أيمانهم. فهي مصادر وإن دلت على غيرها ممن يُملك، كقولك: هذا مِلك يمينك، وهذا الثوب نَسْج اليمن وهذا الدرهم ضرب الأمير. ولو كان على ما قالوا لكان على وضع النعت موضع المنعوت؛ لأن (ما) إنما تكون لذوات غير الآدميين ولصفات الآدميين..."[3].

اختار المبرد حمل (ما) على المصدرية ولم يرتضِ حملها على الموصولة، وصرح بالسبب الذي من أجله اختار ما اختاره فقال:"ولو كان على ما قالوا [يعني: كون (ما) موصولة] لكان على وضع النعت موضع المنعوت"، وهذا فيه نوعُ تأويلٍ ونحن لسنا مضطرين إليه هنا، لذا اختار كون (ما) مصدرية، حتى يكون المعنى (أو مِلْك أيمانهم) وبهذا تكون الآية من استعمال المصدر الذي على وزن (فِعْل) بمعنى المفعول، وليس في هذا تأويل متكلف؛ لأنه مستعمل بكثرة في كلام العرب.

فالإعرابان المذكوران في الآية مؤداهما واحد، إلا أن أحد الإعرابين لما كان فيه نوع تأويل استبعده المبرد.

وهذا يكاد يكون مسلكاً عاماً للمبرد، ولم أجده خرج عنه بحسب استقرائي لكلامه على الآيات القرآنية في كتابه المقتضب.

---

[1] الشمس: ٥.

[2] المؤمنون: ٦، والمعارج: ٣٠.

[3] المقتضب ٢/٥١.

المبحث الثالث

قواعد عامة عند المبرد في تفسير القرآن

هذا المبحث معقود لبيان بعض الآراء التي تشكل معالم في تفسير القرآن الكريم عند المبرد، وسأحاول فيه عرض آرائه مع بيان موقف المفسرين منها، وفيما يأتي بيان هذه الآراء والقواعد:

أولاً: القول بزيادة الحروف في القرآن عند المبرد.

ثانياً: القراءات عند المبرد.

ثالثاً: القول بالترادف ونيابة الحروف بعضها عن بعض في القرآن الكريم عند المبرد.

رابعاً: الفروق بين الكلمات المتقاربة في المعنى.

وسأفرد لكل نقطة من هذه النقاط مطلباً لتفصيل القول فيها، والله الموفق.

المطلب الأول: القول بزيادة الحروف في القرآن الكريم عند المبرد

مسألة وقوع الزيادة في القرآن الكريم من المسائل التي وقع الاختلاف فيها وكثر الكلام حولها قديماً وحديثاً، وعد بعض العلماء إطلاق لفظة (الزيادة) على بعض كلمات القرآن سوء أدب مع القرآن الكريم واختاروا ألفاظاً أخرى؛ قال الزركشي:"والأكثرون ينكرون إطلاق هذه العبارة في كتاب الله ويسمونه التأكيد، ومنهم من يسميه بالصلة ومنهم من يسميه المقحم"[1]. قال:"واعلم أن الزيادة واللغو من عبارة البصريين، والصلة والحشو من عبارة الكوفيين؛ قال سيبويه عقب قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم﴾ [2]: إن (ما) لغو؛ لأنها لم تحدث شيئاً. والأولى اجتناب مثل هذه العبارة في كتاب الله تعالى؛ فإن مراد

---

[1] البرهان في علوم القرآن للزركشي ٣/٧٠.

[2] النساء: ١٥٥، والمائدة: ١٣.

النحويين بالزائد من جهة الإعراب لا من جهة المعنى... وقد اختلف في وقوع الزائد في القرآن، فمنهم من أنكره ... ومنهم من جوزه وجعل وجوده كالعدم، وهو من أفسد الطرق"[١].

ولستُ هنا بصدد عرض الأقوال في المسألة فقد أُشبعت بحثاً قديماً وحديثاً، وإنما سأكتفي بعد هذه الإشارة إلى مواقف العلماء في هذه المسألة بذكر المواضع التي قال المبرد فيها بوجود الزيادة في القرآن الكريم وبيان موقف العلماء منها:

١. قال المبرد في سياق حديثه عن (ما) ومعانيها واستعمالاتها: "والموضع الآخر هي فيه زائدة مؤكِّدة لا يُخِلُّ طرحها بالمعنى، كقول الله عز وجل: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ﴾[٢] وكذلك ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ ﴾ [٣]"[٤].

في هذا النص نرى أن المبرد يرى أن (ما) الزائدة لا يخل طرحها بالمعنى، ثم ضرب على هذه القضية مثلين من القرآن الكريم، وقد يظهر للناظر لأول وهلة أن قوله ((لا يخل طرحها بالمعنى)) يشمل الآيتين، بمعنى أنه لو قيل: ((فبرحمة)) و((فبنقضهم)) لتأدى لنا المعنى نفسه الذي أفاده قوله تعالى ((فبما رحمة)) و((فبما نقضهم)). ولستُ أرى أن هذا ما يذهب إليه المبرد، فحتى الذين ذهبوا إلى زيادة (ما)[٥] في الآيتين رأوا عدم إمكانية الاستغناء عنها في الآيتين.

---

(١) البرهان في علوم القرآن للزركشي ٣/ ٧٢ ــ ٧٣.

(٢) آل عمران: ١٥٩.

(٣) النساء: ١٥٥، والمائدة: ١٣.

(٤) المقتضب ١٨٦/١.

(٥) اختلف في (ما) في الآيتين على أقوال تنظر في: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٤٦٠/٣ ــ ٤٦٢.

ففي قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ﴾ يقول البيضاوي:"و(ما) مزيدة للتأكيد والتنبيه والدلالة على أن لينه لهم ما كان إلا برحمة من الله..."[١]. وقد أوضح القونوي كلام البيضاوي فعلق عليه بالقول:"أي: لتأكيد كون الرحمة من الله تعالى فقط، والحصر مستفاد من تقديم الجار والمجرور[٢] وزيادة (ما) لزيادة الدلالة على الحصر؛ فإن التقديم قد يخلو عن الحصر وزيادة (ما) لدفع هذا الاحتمال ولتأكيد الحصر"[٣].

أما قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ ﴾ فقد ذكر القائلون بزيادة (ما) أنها زيدت لتأكيد السببية التي أفادها حرف الجر الباء وأنه سبب قوي يجعلهم مستحقين للوعيد[٤].

مما تقدم يظهر أنه مع القول بزيادة (ما) في الآيتين فإنها قد أفادت معنى لا يمكن تأديته بدونها، فقول المبرد ((لا يُخِلُّ طرحها بالمعنى، كقول الله عز وجل: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ ﴾ وكذلك ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ ﴾)) كلام غير سديد إن كان يعني أنه يمكن الاستغناء عن (ما) في الآيتين، وهو لا يليق بكلام الله تعالى، وإن كنت أرى أن المبرد لا يعني هذا، إنما يعني أنه يمكن الاستغناء عن (ما) الزائدة في كلام البشر بحيث لا تخل بالمعنى، أما في الكلام المعجز فكلا.

---

[١] أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي ٤٥/٢.

[٢] يعني أن تقديم الجار والمجرور (برحمة) على الفعل (لنت) أفاد حصر كون لين النبي صلى الله عليه وسلم برحمة الله تعالى.

[٣] حاشية القونوي ٣٨١/٦.

[٤] ينظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ١٩٦/٣.

٢. قال المبرد:"ومنها (لا) وموضعها من الكلام النفي ... ولوقوعها زائدةً في مثل قوله: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾[١] أي: ليعلم"[٢].

وما قاله المبرد هنا هو قول سيبويه نفسه[٣] وهو ما ذهب إليه جمهور المفسرين[٤]، وذهب جماعة إلى أن (لا) ليست زائدة[٥].

والذي يظهر أن (لا) هنا ليست زائدة؛ قال ابن عاشور:"وأنا أرى أن دعوى زيادة (لا) لا داعي إليها، وأن بقاءها على أصل معناها وهو النفي متعين، وتجعل اللام[٦] للعاقبة، أي: أعطيناكم هذا الفضل وحرم منه أهل الكتاب فبقي أهل الكتاب في جهلهم وغرورهم بأن لهم الفضل المستمر ولا يحصل لهم علم بانتفاء أن يكونوا يملكون فضل الله ولا أن الله قد أعطى الفضل قوماً آخرين وحرمهم إياه فينسون أن الفضل بيد الله وليس أحد يستحقه بالذات... والمعنى: لا تكترثوا بعدم علم أهل الكتاب بأنهم لا يقدرون على شيء من فضل الله وبأن الفضل بيد الله

---

[١] الحديد: ٢٩.

[٢] المقتضب ١٨٥/١ ــ ١٨٦. وقد كرر المبردُ القولَ بزيادة (لا) في ٣١/٢.

[٣] ينظر: الكتاب لسيبويه ٢٢٢/٤.

[٤] وقد رويت قراءات شاذة لابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهما وغيرهما تؤيد هذا القول، وحمل بعضهم هذه القراءات على أنها قراءات تفسيرية. (ينظر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه: ١٥٣، والتفسير الكبير للرازي ٢٤٩/٢٩، والتحرير والتنوير لابن عاشور ٤٣٠/٢٧، ومعجم القراءات للدكتور عبداللطيف الخطيب ٣٥٤/٩ ـــ ٣٥٥).

[٥] ينظر: التفسير الكبير للرازي ٢٤٨/٢٩ ــ ٢٤٩، واللباب في علوم الكتاب لابن عادل ٥١١/١٨، والتحرير والتنوير لابن عاشور ٤٣٠/٢٧ ــ ٤٣١.

[٦] يعني اللام في قوله ((لئلا)).

يؤتيه من يشاء، أي: لا تكترثوا بجهلهم المركب في استمرارهم على الاغترار بأن لهم منزلة عند الله تعالى..."[١].

٣. قال المبرد في سياق الكلام على قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝١ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾[٢]:"وقال قوم آخرون: الواو في مثل هذا تكون زائدة، فقوله: (إذا السماء انشقت وأذنت لربها وحقت) يجوز أن يكون (إذا الأرض مُدَّت) والواو زائدة[٣]، كقولك: حين يقوم زيدٌ حين يأتي عمرو. وقالوا أيضاً[٤]: إذا السماء انشقت أذنت لربها وحقت. وهو أبعد الأقاويل؛ أعني زيادة الواو. ومن قول هؤلاء: إن هذه الآية على ذلك ﴿فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ۝١٠٣ وَنَـٰدَيْنَـٰهُ﴾[٥] قالوا: المعنى: ناديناه أن يا إبراهيم. قالوا: ومثل ذلك في قوله: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا﴾ [٦] المعنى عندهم: حتى إذا جاؤوها فتحت أبوابها، كما كان في الآية التي قبلها. في مواضع من القرآن كثيرة من هذا الضرب قولهم واحد ... وزيادة الواو غير جائزة عند البصريين، والله أعلم بالتأويل."[٧].

---

(١) التحرير والتنوير ٤٣٢/٢٧.

(٢) الانشقاق: ١ – ٢.

(٣) يعني الواو في قوله تعالى: (وإذا الأرض مدت)، وعلى هذا يكون المعنى: إن انشقاق السماء يكون في وقت مد الأرض، أي: حين تنشق السماء حين تمد الأرض.

(٤) هذا القول الثاني لمن قال بزيادة الواو في هذه الآية.

(٥) الصافات: ١٠٣ ــ ١٠٤.

(٦) الزمر: ٧٣.

(٧) المقتضب ٧٧/٢ ــ ٧٨.

اختلف النحويون في جواز زيادة الواو العاطفة؛ قال ابن الأنباري:" ذهب الكوفيون إلى أن الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد وأبو القاسم ابن برهان من البصريين وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز"[١]. وما قاله المبرد هنا يلاحظ أنه مشى على مذهب البصريين في عدم جواز زيادة الواو العاطفة.

وقد ذهب المبرد إلى أن القول بزيادة الواو أبعد الأقاويل عن الصواب، وكان قبل ذكر هذا القول ذكر توجيهات من ذهب إلى عدم زيادتها وهي كما يأتي:

القول الأول: ذهب البعض إلى أن الجواب هو قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ﴾ [٢] وقد وجه المبرد هذا القول بأنه كقولنا: إذا جاء زيد فإن كلمك فكلمه، ثم قال:"فهذا قول حسن جميل"[٣].

القول الثاني: قول من ذهب إلى أن الجواب محذوف، وحذف الجواب مشهور عند علم المخاطب به[٤]، وقد سكت المبرد عن هذا القول فلم يعلق عليه بشيء.

والذي يهمنا في هذا الكلام هو أن هذا النص للمبرد يعطينا فكرة مهمة في قضية زيادة الحروف في القرآن الكريم عند المبرد؛ فالمبرد وإن كان يقول بالزيادة في القرآن إلا أنه يتعامل بحذر في هذا

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لابن الأنباري ٤٥٦/٢.

(٢) الانشقاق: ٧.

(٣) المقتضب ٧٧/٢.

(٤) ينظر: المصدر نفسه.

الموضوع فطالما أمكن توجيه الآية بدون الذهاب إلى زيادة شيء فيها فإن المبرد لا يجيز القول بالزيادة.

٤. قال المبرد في سياق الحديث عن معاني حرف الجر (مِنْ):"وأما الزائدة التي دخولها في الكلام كسقوطها فقولك: ما جاءني من أحد، وما كلمت من أحد، وكقول الله عز وجل: ﴿أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾[١] إنما هو (خير) ولكنها توكيد"[٢].

يظهر جلياً من هذا أن المبرد يرى أن حرف الجر (مِنْ) زائد، وعلى هذا يكون (خير) مجرور لفظاً مرفوع محلاً لأنه نائب فاعل للفعل (يُنَزَّل).

ومعلوم أن المبرد كغيره من البصريين يشترطون لزيادة (مِنْ) دخولها على نكرة وأن تكون مسبوقة بنفي أو شبهه[٣]، وهنا نلاحظ أنها لم تُسبق بنفي أو شبهه؛ لأن قوله تعالى (من خير) متعلق بالفعل (ينزل) وهو لم يأتِ منفياً بل النفي داخل على الفعل (يودُّ)[٤]، وقد وجه العلماء هذا القول بزيادة (من) هنا أن النفي وإن لم يدخل على الفعل (ينزل) إلا أن نفي الفعل (يود) انسحب عليه من حيث المعنى؛ "لأنه إذا نُفيت الودادة انتفى مُتَعَلَّقها"[٥].

---

(١) البقرة: ١٠٥.

(٢) المقتضب ١٣٧/٤.

(٣) ينظر: الدر المصون ٥٤/٢.

(٤) نص الآية هو ﴿ مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَلَا ٱلْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾.

(٥) الدر المصون ٥٣/٢.

ولتوضيح هذا الكلام أقول: إن قوله تعالى (أن ينزل) مصدر مؤول في محل نصب مفعول به للفعل (يود) المنفي بحرف النفي (ما)[١].

وختاماً لابد من أن أبين أن زيادة (من) هنا أفادت تأكيد العموم والاستغراق، فكلمة (خير) نكرة وقعت في سياق النفي فأفادت العموم والاستغراق، وجيء بحرف الجر (من) لتأكيد هذا العموم[٢]. وهذا ما أشار إليه المبرد بقوله "ولكنها توكيد".

قلتُ: وفي هذا إشارة إلى حقد أهل الكتاب والمشركين على المسلمين وحسدهم لهم بحيث إنهم لا يحبون أن ينزل الله تعالى على المسلمين أي خير مهما كان حجمه ومهما كان نوعه، ولاسيما الخير الأخروي، وقد بلغ من حقدهم وحسدهم للمؤمنين أن أعلنوا العداء لجبريل عليه السلام؛ لأنه هو الذي نزل بالخير على المؤمنين[٣].

فنحن نلاحظ أن زيادة حرف الجر (من) في هذا الموضع جاءت متناسقة مع جو الآية الذي يسوده العموم والاستغراق لزيادة تقبيح ما عليه الكفار من الحسد للمؤمنين.

المطلب الثاني: القراءات عند المبرد

لعل من نافلة القول أن نقول: إن للقراءات قيمة مهمة في التفسير، وهذا ما جعل المفسرين يعتنون بالقراءات. وهذا أمر واضح معلوم لا يحتاج إلى التدليل عليه.

---

[١] ينظر: حاشية شيخ زاده على تفسير البيضاوي ٢/٢١٥.

[٢] ينظر: المصدر نفسه.

[٣] ينظر: في ظلال القرآن لسيد قطب ١/١٠١.

وفي أثناء قراءتي لكتاب المقتضب للمبرد وجدتُ أنه كثيراً ما يذكر القراءات ويفسرها أو يوجهها وقد يضعفها ويعدها لحناً وإن كانت متواترة، وفيما يأتي نماذج تبين ذلك:

١. قال في سياق كلامه حول (إنْ):"وتكون مخففة من الثقيلة؛ فإن كانت كذلك لزمتها اللام في خبرها لئلا تلتبس بالنافية، وذلك قولك: (إنْ زيدٌ لمنطلق)، وقال الله عز وجل: ﴿إنْ كلُّ نفس لَـمَا عليها حافظ﴾[١]"[٢].

قرأ عاصم وابن عامر وحمزة من السبعة: (لمَّا) بتشديد الميم، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو ابن العلاء والكسائي من السبعة: (لمَا) بتخفيف الميم[٣]، والمبرد مشى على القراءة الثانية، وكأنه اختار هذه القراءة (لَمَا)؛ لأنها تتماشى مع توجيه نحوي سهل غير متكلف عنده، ولم يذكر القراءة الثانية (لَمَّا) وكأنه لم يَمِلْ إليها ولا يرى القراءة بها. والله أعلم.

٢. قال في سياق حديثه على (أو) الداخلة على الأفعال:"وعلى هذا القول الذي بدأتُ به قول الله عز وجل: ﴿ نُقَٰتِلُونَهُمۡ أَوۡ يُسۡلِمُونَ ﴾[٤] أي: يقع أحد هذين. فأما الخاصة في الفعل فأن تقع على معنى (إلا أن) و(حتى)، وذلك قولك: الْزَمْهُ أو يَقْضِيَكَ حَقَّكَ، واضْرِبْهُ أو

---

[١] قراءة المصحف: ﴿ إِن كُلُّ نَفۡسٖ لَّمَّا عَلَيۡهَا حَافِظٞ ﴾ [الطارق: ٤] بتشديد الميم من (لمَّا).

[٢] المقتضب ١٨٨/١ ــ ١٨٩.

[٣] ينظر: الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي ٣٩٧/٦، والبحر المحيط ٤٥٤/٨، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢٩١/٢.

[٤] الفتح: ١٦.

يَسْتَقِيمَ. وفي قراءة أُبَيّ: (تقاتلونهم أو يسلموا) أي: إلا أن يسلموا وحتى يسلموا"[1].

نرى في هذا النص أن المبرد وجه القراءة المشهورة (أو يسلمون) برفع الفعل (يسلمون) بجعل (أو) للتخيير، ثم استطرد إلى ذكر القراءة الشاذة المنسوبة إلى أُبيّ رضي الله عنه (تقاتلونهم أو يسلموا) بنصب الفعل (يسلموا) بـــ (أنْ) مضمرة بعد (أو) فقال:" أي: إلا أن يسلموا وحتى يسلموا".

ونلاحظ أن المبرد اقتصر في كلامه على توجيه القراءتين المتواترة والشاذة دون أن يعلق عليهما بما يدل على القبول أو الرد، ولعله أشار إلى شذوذ إحدى القراءتين بنسبتها إلى أُبَيٍّ (رضي الله عنه) وحده.

٣. قال في سياق حديثه على تجويز بعض النحويين وضع الفعل الماضي موضع الفعل المضارع:"وتأولوا هذه الآية من القرآن على هذا القول، وهي قوله: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾"[2]، وليس الأمر عندنا ما قالوا، ولكن مخرجها والله أعلم ـــــ إذا قرئت كذا ـــــ الدعاء؛ كما تقول: لعنوا قطعت أيديهم، وهو من الله إيجاب عليهم. فأما القراءة الصحيحة فإنما هي (أو جاؤوكم حصرةً صدورهم)"[3].

في هذا النص تهجم المبرد رحمه الله تعالى على قراءة متواترة اتفق عليها القراء السبعة وهي قراءة (حصرت صدورهم) إذ قال:"فأما القراءة الصحيحة فإنما هي (أو جاؤوكم حصرةً صدورهم)" فحصر

---

(١) المقتصب ٣٠٦/٣.

(٢) النساء: ٩٠.

(٣) المقتضب ١٢٤/٤ ــ ١٢٥.

القراءة الصحيحة بهذه القراءة وهذا فيه إشارة إلى أن غيرها ليس بقراءة صحيحة[١].

ونلاحظ أن المبرد وإن كان لم يرتضِ القراءة المتواترة (حصرت) إلا أنه وجهها توجيهاً يتماشى مع مذهبه اللغوي.

والمسألة مبنية على جواز مجيء الفعل الماضي حالاً أو عدم جوازه إلا بأن يَسْبِقَ الفعلَ الماضيَ الحرفُ (قد)[٢]، والمبرد ممن يرى عدم جواز مجيء الفعل الماضي حالاً، لذا لم يرتضِ قول مَنْ وجه الآية بأن الفعل الماضي (حصرت) وقع حالاً، فذكر أن معنى هذه القراءة الدعاء.

وقد وجه ابن عطية كلام المبرد هذا فقال بعد أن ذكره وذكر اعتراض بعض المفسرين عليه:"وقول المبرد يخرج على أن الدعاء عليهم بأن لا يقاتلوا المسلمين تعجيز لهم، والدعاء عليهم بأن لا يقاتلوا قومهم تحقير لهم، أي: هم أقل وأحقر ويستغنى عنهم، كما تقول إذا أردت هذا المعنى: لا جعل الله فلاناً عليَّ ولا معي أيضاً، بمعنى: أستغني عنه وأستقل بدونه"[٣].

وبهذا نعلم أن المبرد يُعنى بتوجيه القراءات وإن كان لا يرتضيها ولاسيما القراءات التي يحتج بها خصومه ليدفع احتجاجهم.

---

(١) تنظر القراءات لهذه الآية في: معجم القراءات للدكتور عبداللطيف الخطيب ١٢٤/٢ ــ ١٢٥.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٣٣٠/٣.

(٣) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية ٩٠/٢.

٤. قال المبرد في سياق كلامه على الحروف المقطعة في أوائل بعض السور وبيان أنها ساكنة الآخر:"فأما قراءة الحسن[١] (صادِ والقرآن) فإنه لم يجعلها حرفاً ولكنه فعل، وإنما أراد: صادِ بالقرآن عملك. وهذا تفسير الحسن[٢]، أي: عارضْ بالقرآن عملك؛ من قولك: صاددتُ الرجل، أي: عارضته، ومنه ﴿ فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ ﴾ [٣] أي: تعرض"[٤].

في هذا النص نرى أن المبرد وجه القراءة الشاذة مبيناً معناها واستشهد لها بآية أخرى، ونلاحظ أنه أتى بهذه القراءة الشاذة لدفع سؤال مقدر نشأ من كلامه السابق؛ حيث إنه لما ذكر أن الأحرف المقطعة ساكنة الآخر فقد يعترض معترض بقراءة مَنْ قرأ أول سورة (ﷺ): ﴿ صٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ ۝١ ﴾: ((صادِ)) بكسر الدال، فأتى بهذه القراءة الشاذة ليدفع هذا الاعتراض وليبين أن من قرأ هذه القراءة لم يعدّ (ﷺ) حرفاً بل فعلاً، وبهذا تسلم القاعدة عنده.

٥. قال المبرد:"قال: ﴿ لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ أَلَّا يَقۡدِرُونَ ﴾ [٥] فـ (يعلم) منصوبة، ولا يكون إلا ذلك؛ لأن (لا) زائدة، وإنما هو: لأنْ

---

[١] وهي قراءة أبي بن كعب أيضاً. (ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني ٢/٢٣٠).

[٢] روي هذا التفسير عن الحسن البصري من طرق عدة. (ينظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري ٢٠/٥ ــ ٦).

[٣] عبس: ٦.

[٤] المقتضب ١/٣٧٣ ــ ٣٧٤.

[٥] الحديد: ٢٩.

يعلم. وقوله: (أن لا يقدرون) إنما هو: أنهم لا يقدرون. وهي في بعض المصاحف (أنهم لا يقدرون)"[١].

يتكلم المبرد هنا على مسألة (إن) المخففة من (إنَّ) إذا جاءت قبل (لا) النافية، وبين أنَّ (أن) في قوله تعالى ((ألا يقدرون))[٢] مخففة عن الثقيلة، واسمها محذوف والتقدير ((أنهم لا يقدرون))، ولتدعيم قوله هذا جاء بقراءة شاذة، وهي قراءة مَنْ قرأ: ((أنَّهم لا يقدرون))[٣].

من هنا نعلم أن المبرد يرى عدم التفريط بالقراءات الشاذة، فهي نافعة جداً في تفسير بعض الآيات، فالقراءات الشاذة وإن لم يصح القراءة بها فهي لا تنزل عن رتبة تفسير الصحابي، وتفسير الصحابي معتبر في مثل هذا الموضع.

المطلب الثالث: القول بالترادف ونيابة الحروف بعضها عن بعض في القرآن الكريم عند المبرد

قضية الترادف في القرآن الكريم قضية طال النقاش والجدل حولها، وانقسم العلماء والباحثون حولها ما بين رافض لوجود الترادف في القرآن الكريم وبين مثبت له، ويتفرع على هذه القضية مسألة نيابة الحروف بعضها عن بعض في القرآن الكريم.

وقد وجدتُ للمبرد كلاماً في المقتضب يتعلق بهذا الموضوع سأنقله هنا محاولاً تلمس رأيه فيه، والله الموفق:

---

[١] المقتضب ٣١/٢.

[٢] ((ألا يقدرون)) أصلها: (أنْ لا يقدرون) فأدغمت النون الساكنة في اللام، فأصبحت (ألا).

[٣] رويت هذه القراءة عن أبي بن كعب. (ينظر: معجم القراءات ٣٥٥/٩).

١. قال المبرد:"فأما قول الله عز وجل: ﴿ وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴿١٤٧﴾ ﴾[١] فإن قوماً من النحويين يجعلون (أو) في هذا الموضع بمنزلة (بل)، وهذا فاسد من وجهين: أحدهما أن (أو) لو وقعت في هذا الموضع موقع (بل) لجاز أن تقع في غير هذا الموضع، وكنت تقول: ضربت زيداً أو عمراً، وما ضربتُ زيداً أو عمراً، على غير الشك ولكن على معنى (بل)، فهذا مردود عند جميعهم. والوجه الآخر أن (بل) لا تأتي في الواجب في كلام واحد إلا للإضراب بعد غلط أو نسيان، وهذا منفي عن الله عز وجل ... فإن أتى بعد كلام قد سبق من غيره فالخطأ إنما لحق كلام الأول كما قال الله عز وجل: ﴿ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ﴾[٢] فعلم السامع أنهم عنوا الملائكة بما تقدم من قوله: ﴿ وَجَعَلُواْ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ﴾[٣]، وقال: ﴿ أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ ﴾[٤] وقال: ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ ﴾[٥] وقال: ﴿بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾[٦] أي: بل هؤلاء الذين ذكرتم أنهم ولد عباد مكرمون. نظير ذلك أن تقول للرجل: قد جاءني زيد، فيقول: بل عمرو. ولكن مجاز الآية عندنا مجاز ما ذكرنا قبل في قولك: ائت زيداً أو عمراً أو خالداً،

---

(١) الصافات: ١٤٧.

(٢) مريم: ٨٨.

(٣) الزخرف: ١٩.

(٤) الزخرف: ١٦.

(٥) النحل: ٦٢.

(٦) الأنبياء: ٢٦.

تريد: ائت هذا الضرب من الناس. فكأنه قال والله أعلم: إلى مئة ألف أو زيادة. وهذا قول كل من نثق بعلمه"[١].

نلاحظ من هذا الكلام أن المبرد يرى أن (أو) هنا باقية على معناها الحقيقي ولم تنب عن حرف آخر، ومعنى قول المبرد أن (أو) هنا باقية على أصل معناها الذي هو الشك، وهذا الشك ليس في حق الله تعالى؛ لأنه لا يجوز في حقه سبحانه، بل هو في حق المخلوقين، قال أبو حيان:"وقال المبرد وكثير من البصريين: المعنى: على نظر البشر وحزرهم أن من رآهم قال: هم مئة ألف أو أكثر"[٢].

وأوضح الزجاج هذا القول فقال:"معناه: أو يزيدون في تقديركم إذا رآهم الرائي قال: هؤلاء مئة ألف أو يزيدون على المئة، وهذا هو القول؛ لأنه على أصل (أو)"[٣].

إذن نرى في هذا النص أن المبرد يرفض الترادف المذكور بين الحرفين (أو) و(بل)، ولذلك رفض نيابة أحدهما عن الآخر، فطالما أمكن تفسير الآية بحمل الحرف على معناه الأصلي لا يجوز ـــــ عند المبرد ـــــ تفسيرها بحمل الحرف على معنى حرف آخر.

٢. قال المبرد:"كما تدخل الإضافة بعضها على بعض، فمن ذلك قوله عز وجل: ﴿ يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾[٤] أي: بأمر الله، وقال:

---

(١) المقتضب ٣/٣٠٤ ــ ٣٠٥.

(٢) البحر المحيط ٧/٣٦٠.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٤/٣١٤.

(٤) الرعد: ١١.

﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [1] أي: على. وقال: ﴿أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ﴾[2] أي: يستمعون عليه"[3].

في هذا النص نرى أن المبرد ممن يقول بتناوب الحروف بعضها عن بعض لترادفها في المعنى، ولستُ هنا في صدد بيان قبول هذا الرأي أو رفضه، وإنما أحاول بيان معالم التفسير عند المبرد[4].

وقد رأينا في النصين السابقين للمبرد أنه لا يقبل القول بتناوب الحروف بشكل مطلق ولا يرفضه بشكل مطلق، بل هو وسط بين الطرفين.

المطلب الرابع: الفروق بين الكلمات المتقاربة في المعنى

هذا الموضوع يتفرع عن الموضوع السابق، فقد يظن البعض أنه يوجد بين كلمتين ترادف، وذلك لأنه يصعب إدراك الفرق بينهما، ولذا عُني المبرد ببيان الفرق بين الكلمات التي قد يعسر التفريق بينها، من ذلك:

١. قال المبرد:"و(إما) في الخبر بمنزلة (أو)، وبينهما فصل. وذلك أنك إذا قلت: جاءني زيد أو عمرو، وقع الخبر في (زيد) يقيناً حتى ذكرت (أو) فصار فيه وفي عمرو شكٌّ. و(إما) تبتدئ بها شاكاً،

---

[1] طه: ٧١.

[2] الطور: ٣٨.

[3] المقتضب ٣١٨/٢.

[4] لسائل أن يتساءل: لماذا استعمل الحرف (مِنْ) بمعنى حرف الجر الباء، والحرف (في) بمعنى الحرف (على)؟ المبرد لم يجب على هذا التساؤل؛ لأنه ليس من تخصص كتابه، إنما يدخل هذا ضمن مباحث علم البلاغة؛ فاستعمال حرف مكان حرف آخر يدخل ضمن مباحث المجاز والاستعارة من علم البلاغة. (ينظر: التحرير والتنوير ٧٣/٢٧).

وذلك قولك: جاءني إما زيد وإما عمرو، أي: أحدهما. وكذا وقوعها للتخيير؛ تقول: اضرب إما عبدالله وإما خالداً، فالآمر لم يشك ولكنه خيَّر المأمور، كما كان ذلك في (أو). ونظيره قول الله عز وجل: ﴿ إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾[1] وكقوله: ﴿ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً ﴾[2]"[3].

لقد أبدع المبرد هنا في بيان الفرق الدقيق بين (أو) و(إما)؛ حيث تستعمل كلاهما في معنى الشك والتخيير والتفصيل[4]، إلا أن بينهما فرقاً دقيقاً بينه المبرد في كلامه، وهو واضح بيِّن بحمد الله تعالى[5].

٢. قال المبرد في سياق حديثه على معنى (إذا):"فإذا قلت: (إذا أتيتني) وجب أن يكون الإتيان معلوماً؛ ألا ترى إلى قول الله عز وجل: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ ﴾[6] و﴿ إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾[7] و﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴾[8] أن هذا واقع لا محالة. ولا يجوز أن يكون في موضع هذا (إنْ)؛ لأن الله عز وجل يعلم و(إنْ) إنما مخرجها الظن والتوقع فيما

---

(١) الإنسان: ٣.

(٢) محمد: ٤.

(٣) المقتضب ١٤٩/١.

(٤) تنظر معاني (إما) في: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ٣٧٦/١ ــ ٣٨٩.

(٥) وقد ذكر ابن هشام نحو كلام المبرد في مغني اللبيب ٣٩٣/١ ــ ٣٩٤.

(٦) الانفطار: ١.

(٧) التكوير: ١.

(٨) الانشقاق: ١.

يخبر به المخبر. وليس هذا مثل قوله: ﴿إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ [1]؛ لأن هذا راجع إليهم"[2].

ذكر المبرد في هذا النص الفرق بين (إذا) وبين (إنْ)، فـ (إذا) تكون لما هو معلوم الوقوع، و(إن) لما هو غير معلوم الوقوع أو مستبعد الوقوع.

ولننظر كيف أبدع المبرد في استعمال هذا الفرق في بيان معنى قوله تعالى: ﴿إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ فبين بقوله: ((لأن هذا راجع إليهم)) أن الاستبعاد المفهوم من استعمال (إنْ) دون (إذا) إنما راجع إليهم، أي: إن استبعاد انتهاء الكفرة عن كفرهم إنما هو صادر عنهم، فهم يستبعدون الانتهاء. والله أعلم.

---

[1] الأنفال: ٣٨.

[2] المقتضب ٢/٥٤ ــ ٥٥.

الخاتمة

بعد هذه الرحلة الماتعة في كتاب المقتضب للمبرد وتسليط الضوء على بعض ملامح المنهج التفسيري عند المبرد في هذا الكتاب، يطيب لي أن أكتب هنا أهمَّ ما توصلتُ إليه من النتائج، فأقول، ومن الله التوفيق:

١. إن كتاب المقتضب للمبرد كتاب نحو، إلا أنه تضمن آراء ومباحث تفسيرية لابد من الوقوف عليها ودراستها.

٢. أبرز البحث أهمية كتب أئمة النحو بالنسبة للتفسير، فهي نواة التفسير البياني، وعليها بنى العلامة عبدالقاهر الجرجاني نظريته في النظم القرآني.

٣. يُعْنَى اللغويون كثيراً بالتنظير بين الآيات القرآنية وحمل بعضها على بعض، ولاسيما في تفسير الأساليب الواردة في بعضها، لبيان أن هذه الأساليب مستعملة وليست غريبة أو شاذة.

٤. أكد البحث مكانة الإعراب وأهميته في توضيح المعنى القرآني وتجليته.

٥. ضرورة حمل الآيات القرآنية الكريمة على أحسن الوجوه الإعرابية غير المتكلفة.

٦. وجوب الحذر في التعامل مع قضية الحروف الزائدة عند إعراب القرآن الكريم وتفسيره، والابتعاد عن ادعاء زيادة حرف ما طالما أمكن تفسير الآية القرآنية بدونه.

٧. يلاحظ على المبرد أنه كان يردُّ القراءة ـــــ وإن كانت متواترة ـــــ إذا كانت لا تتماشى مع مذهبه اللغوي، وهذا يكاد يكون مسلكاً عاماً لأئمة النحو، لذا لابد من النظر الناقد الفاحص في آرائهم حول القراءات القرآنية وتوجيهها.

وبعد فهذا جهد المقل، وأسأل الله تعالى أن يتقبله مني إنه سميع مجيب، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات..

المصادر والمراجع

١. **أخبار النحويين البصريين:** لأبي سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان السيرافي (تـ ٣٦٨هـ)، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٣٦م.

٢. **أسباب النزول:** لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي (تـ ٤٦٨هـ)، تحقيق أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣. **إشارة التعيين وتراجم النحاة واللغويين:** لعبدالباقي بن عبدالمجيد اليماني (تـ ٧٤٣هـ)، تحقيق الدكتور عبدالمجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط: ١، ١٩٨٦م.

٤. **إنباه الرواة على أنباء النحاة:** للوزير جمال الدين علي بن يوسف القفطي (تـ ٦٢٤هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط: ١، ١٩٨٦م.

٥. **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين:** لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري (تـ ٥٧٧هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق.

٦. **أنوار التنزيل وأسرار التأويل:** لناصر الدين عبدالله بن عمر البيضاوي (تـ٦٨٥هـ)، إعداد وتقديم محمد عبدالرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي ـ مؤسسة التاريخ العربي، بيروت.

٧. **البحر المحيط في التفسير:** لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي (تـ ٧٤٥هـ)، تحقيق عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

٨. **البرهان في علوم القرآن:** لبدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي (تـ ٧٩٤هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة.

٩. **بغية الوعاة في طبات اللغويين والنحاة:** لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي (تـ ٩١١هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط: ٢، ١٩٧٩م.
١٠. **التحرير والتنوير:** للشيخ محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر ، تونس، ١٩٨٤م.
١١. **التفسير البسيط:** لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي (تـ ٤٦٨هـ)، تحقيق د. محمد بن صالح الفوزان، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣٠هـ.
١٢. **التفسير الكبير:** لفخر الدين محمد بن عمر الرازي (تـ٦٠٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ٢٠٠٠م.
١٣. **التفسير اللغوي للقرآن الكريم:** للدكتور مساعد بن سليمان الطيار، دار ابن الجوزي، الرياض.
١٤. **جامع البيان عن تأويل آي القرآن:** لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (تـ٣١٠هـ)، تحقيق الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي، دار هجر، مصر، ط: ١، ٢٠٠١م.
١٥. **حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي:** لشهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجي المصري (تـ ١٠٦٩هـ)، دار صادر، بيروت.
١٦. **حاشية القونوي على تفسير البيضاوي:** لعصام الدين إسماعيل بن محمد القونوي (تـ١١٩٥هـ)، تحقيق عبدالله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠١م.
١٧. **حاشية الشيخ زاده على تفسير البيضاوي:** لمحمد بن مصلح الدين مصطفى (تـ٩٥١هـ)، مكتبة الحقيقة، استانبول، ١٩٩٨م.

١٨. **الحجة للقراء السبعة:** لأبي علي الحسن بن عبدالغفار الفارسي (تـــ ٣٧٧هـــ)، تحقيق بدر الدين قهوجي وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط: ١، ١٩٨٤م.

١٩. **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون:** لأحمد بن يوسف السمين الحلبي (تـــ٧٥٦هـــ)، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

٢٠. **في ظلال القرآن:** لسيد قطب، دار الشروق، بيروت، ط: ٣٥، ٢٠٠٥م.

٢١. **الكتاب:** لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (تـــ ١٨٠هـــ)، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: ٣، ١٩٨٨م..

٢٢. **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل:** لجار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري تـــ ٥٣٨هـــــ ، تحقيق: عادل أحمد عبدالموجود وعلي محمد معوض، مكتبة العبيكان، ط: ١، ١٤١٨هـــ ـــ ١٩٩٨م.

٢٣. **اللباب في علوم الكتاب:** لأبي حفص عمر بن علي بن عادل الحنبلي (تـــ ٨٨٠هـــ)، تحقيق مجموعة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٩٩٨م.

٢٤. **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها:** لأبي الفتح عثمان بن جني (تـــ٣٩٢هـــ)، تحقيق علي النجدي ناصف والدكتور عبدالفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ـــ لجنة إحياء كتب السنة، القاهرة، ١٩٩٤.

٢٥. **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز:** لأبي محمد عبدالحق بن غالب بن عطية الأندلسي (تـ ٥٤٦هـ)، تحقيق عبدالسلام عبدالشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ٢٠٠١م.

٢٦. **مختصر في شواذ القرآن:** لأبي عبدالله الحسين بن أحمد ابن خالويه (تـ ٣٧٠هـ)، تحقيق براجستراسر، المطبعة الرحمانية، مصر، ١٩٣٤م.

٢٧. **معاني القرآن وإعرابه:** لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (تـ ٣١١هـ)، تحقيق د. عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط: ١، ١٩٨٨م.

٢٨. **معجم القراءات:** للدكتور عبداللطيف الخطيب، دار سعدالدين، دمشق، ط: ١، ٢٠٠٢م.

٢٩. **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:** لجمال الدين عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري (تـ ٧٦١هـ)، تحقيق عبداللطيف الخطيب، التراث العربي، الكويت، ط: ١، ٢٠٠٠.

٣٠. **المقتضب:** لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (تـ ٢٨٥هـ)، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، وزارة الأوقاف ـــــ لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط: ٣، ١٩٩٤م.

٣١. **النشر في القراءات العشر:** لأبي الخير محمد بن محمد ابن الجزري الدمشقي (تـ ٨٣٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

Radiator approach in the interpretation of the Koran in light of his views in his brief explanatory

A.P.Dr. Yasser Ahsan Rashid Al Nuaimi

Abstract

The books are full of linguists mention Quranic verses; not so strange; The Quran is the most important sources of the Arabic language. Upon reading the citations of these imams Quranic verses we see that they gave their opinions in the interpretation of many of them, and many of these views have a high value for use in the interpretation of the Qur'an and understand its meaning.

From here we see that the language of scholars wrote dictionaries and books about and the other is the great treasury of important explanatory views the problem of the basis of interpretation of language.

The researcher selected to be the focus of his study this book of the books of the imams of language; That is the book ((brief)) to Abu Abbas, Muhammad ibn Yazid radiator (d. 285 AH), try the researcher to highlight the approach coolant in interpretation introduced the method of coolant in a speech to witness the Qur'an, then Turning to the display rules of the interpretative approach when coolant.
The researcher concluded the results, including:

1. The book's brief book about cooler, but that the views of Investigation and explanatory must be found and studied.
2. Find the most prominent leaders of the importance of books as for the explanation, it is the nucleus of

the interpretation graph, and they built a brand Abdalqahir Jorjani Quranic theory of systems.

3. Linguists often means endoscopically between Quranic verses and carry each other, especially in the interpretation of the methods contained in some of them, to show that these methods used and not strange or abnormal.
4. He expressed the status of research and its importance in clarifying the meaning of the Quranic and Tglath.
5. The need to carry Koranic verses on the best face cream Alaarabah is stilted.
6. Should be cautious in dealing with the issue of excess letters expressing at the Holy Quran and its interpretation, and away from the claim to increase a character as long as possible, the interpretation of the Quranic verse without it.
7. Notes on the radiator that was responding to reading, although frequent if not in line with the doctrine of language, and this attitude is almost as imams for years, so has to be considered critical in examining their views on the readings and channeling.